

المشروعات الصغيرة والمتوسطة
ودورها في التنمية المستدامة .

ورقة عمل

الملف العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الجزائر 14 - 15 مارس 2010

أ.د. بيان هاني حرب

خبير معتمد في منظمة العمل العربية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة .

ملخص ورقة العمل

تنشط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات في كثافة هذه النشاطات بين قطاع وآخر، حيث نلاحظ نشاط هذه المشروعات في كل من القطاع الخدمي والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي

من هنا نجد بأن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبرز من خلال تميزها بالآتي:

- انتشارها الجغرافي الواسع وخاصة في المناطق الريفية الأمر الذي يدل على عدم حاجة هذه المشاريع الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة بل إنها تستفيد من الوسائل المتاحة في المناطق التي تنشأ بها على الرغم من أن وجود البنى التحتية الجيدة يساعد الى حد بعيد في تطوير هذه المشاريع بشكل متسارع خاصة وأن هذه الأخيرة قد تكون مصدر وفير لأفكار جديدة لمشروعات صغيرة لأبناء المناطق النامية .

- إمكانية استثمار يد عاملة بأجور ملائمة لا تتميز بالمهارة العالية وهو ما يكفي للعمل بمشاريع كهذه إضافة إلى إمكانية هذه المشاريع بزيادة مهارة العاملين فيها ورفع سويتهم الإنتاجية من خلال التدريب.

- المساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول وخاصة المناطق الريفية فيها.
- المساهمة في ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة.
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة التي تعتبر من أهم المشاكل في دول العالم الثالث.
- توزيع الدخل بشكل أفضل وتحفيز الأفراد على الإبداع والعطاء. وإيجاد العدالة في التنمية الاقتصادية.

- تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدراً هاماً للمهارات الفنية خاصة في البلدان التي تفتقد لمؤسسات التدريب المهني المتطور الذي، ربما، أكثر ما نحتاج إليه في عصر التطور التكنولوجي والتقني المعاصر الذي لا يمكن استثماره بمهارات تقليدية غير مؤهلة .
- خدمة المشاريع الصناعية الكبيرة وتنميتها في حال وجودها (المجمعات الصناعية – العناقيد الصناعية

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جملة من المشاكل والمعوقات التي تقف حيال تطورها وتحد من قدرتها على لعب الدور المنوط بها في دعم الإقتصاد الوطني ومن أبرز هذه المعوقات :

- **معوقات مالية.**

- **معوقات إدارية.**

- **معوقات تسويقية:**

- المعوفات الفنية والإنتاجية:

- المعوفات التشريعية والقانونية:

كيف يجب أن تتم عملية إدارة برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو محور إهتمامنا الآن ؟

- هل يمكن إزالة المعوفات وتحسين هذا القطاع ليساهم بدور أكبر في التنمية؟

والسؤال. كيف ننطلق لإنجاح إدارة هذه البرامج من الناحية التنظيمية والقانونية والمالية وغيرها ؟

ان تصويب المسار في ادارة برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق مقومات نجاحها بجهود مختصين ولديهم الخبرة والمعرفة الكافية هو حجر الأساس لتأخذ هذه المشاريع دورها التنموي والريادي لتساهم في بناء التنمية المستدامة التي لا شك بأننا نطمح في الوصول اليها في مجمل البلدان العربية .

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة .

- مفهوم المشروع الصغير والمتوسط:

في الحقيقة ليس هناك إجماع عام (خاصة بالمفهوم الأكاديمي) حول تعريف المشروع الصغير والمشروع المتوسط إلا أن هناك مجموعة من المؤشرات المعتمدة التي تشكل أساساً للتعريف بهذه المشروعات مثل:

- عدد العمال في المشروع.

- حجم رأس المال المستثمر في المشروع.

- التكنولوجيا المستخدمة في المشروع.

- حجم سوق المشروع

إن الأخذ بمعيار أو أكثر من هذه المعايير لتعريف المشروع الصغير يختلف من بلد لآخر بموجب طبيعة ونشاطات إقتصاد هذا البلد .

في مجمل الأحوال يختلف الأمر بين دولة وأخرى. ففي بريطانيا مثلاً يتعلق الأمر بكل قطاع بشكل منفرد فقد يكون مشروع ما في قطاع الصناعات الكيماوية صغير الحجم إلا أنه في الصناعات الهندسية ليس كذلك في حال استخدام ذات المعيار.

ولقد وضعت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية مجموعة من الصفات للمشروع الصغير هي:

- استقلالية إدارة المشروع وترتبط بصاحب المشروع فقط.

- ملكية المشروع لفرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد.

- محدودية المنطقة التي يمارس المشروع عمله فيها.
- محدودية حجم المشروع نسبة للقطاع الذي يعمل به.
أما في الدول النامية فهناك اختلافات واضحة في تعريف المشروع الصغير والمتوسط وغالباً ما يرتبط ذلك في طبيعة النظام الإقتصادي السائد إضافة إلى مستوى النمو الإقتصادي في البلد.

ففي اندونيسيا مثلاً يعتبر المشروع صغيراً عندما يكون عدد العاملين فيه يتراوح بين 5 - 9 عامل بينما في الأردن يعتبر المشروع صغيراً عندما لا يتجاوز عدد العاملين فيه أربعة أشخاص. بينما تعتبر المنشآت متوسطة الحجم تلك التي يعمل بها عدد عاملين يتراوح بين 5 - 9 عاملاً. أما في سورية فقد حدد القانون المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها تسعة أشخاص أو أقل بينما المشروعات المتوسطة هي تلك التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 10 - 30 عامل. وما عدا ذلك فهو في عداد المشاريع الكبيرة. ونظراً لزيادة مستوى التكنولوجيا المستخدمة حالياً في المشروعات والانخفاض النسبي لعدد العاملين الضروري فيها فإن التركيز سيكون على تلك المشروعات التي يعمل بها 10 عاملين أو أقل.
تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية إذ تبلغ المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة تتراوح بين 90% لتصل أحياناً 96% من عدد المشروعات الإجمالي .

ومن منظور تاريخي فإن هذه المشروعات تعكس تراثاً غنياً امتد لقرون وذلك على امتداد جغرافيا الوطن العربي وبخاصة المدن الرئيسية التي مازلنا نرى الكثير من المظاهر التي توحى بعمق هذه التجارب وغناها في مجال الصناعات على وجه الخصوص حيث شكّلت تلك التجارب أساساً لنشوء صناعات هامة (سوق الذهب - سوق الحدادين - سوق الصوف - سوق الجلود - سوق النحاس - سوق اللولو) وما تلى ذلك من نشاط تجاري بين البلدان العربية والمجاورة .

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف نشاطاتها والتي أهمها:

- 1 - استخدام الأساليب التقليدية في إدارتها للعملية الإنتاجية.
- 2 - الارتفاع النسبي لعدد العاملين فيها وانخفاض نسبة استخدامها للتكنولوجيا المتطورة.
- 3 - ملائمة هذه المنشآت لذوي الدخل المحدود كونها لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة.
- 4 - إعتمادها غالباً على المهارات المتوسطة وعلى كفاءة صاحب (مدير) المشروع .
- 5 - إنتشارها الواسع في جميع المناطق الجغرافية (الريف - المدن) .

6- إنتشارها الواسع في مختلف القطاعات الإقتصادية كالقطاع الخدمي والقطاع الصناعي والزراعي بشقيه :

- الإنتاج الحيواني: تربية المواشي، الدواجن، النحل، الطيور...
- التصنيع الزراعي: أي كل ما يتعلق بإخضاع المنتجات الزراعية للمعالجة الصناعية كالعصائر والأغذية والتمور والعسل والملبوسات)
تجعل هذه المشروعات من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

وفي الوقت الحالي ومع بروز جملة من المظاهر الإقتصادية والإجتماعية يأتي في مقدمتها البطالة الإهتمام ببرامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات العمل لدى معظم الدول العربية .

الآن وبموجب إحصاءات البنك الدولي ومنظمة العمل العربية سوف يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي إلى 17 مليون كما تشير الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير فرص عمل من 80 إلى 100 مليون فرصة، حتى العام 2025! بما يعني ضرورة توفير 6 ملايين فرصة عمل سنوياً، فيما كان يوفر العالم العربي قبل الآن من مليونين إلى 3 ملايين فرصة عمل سنوياً .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطورة مشكلة البطالة في تركزها في أوساط الشباب المتعلم ، وطالبي العمل لأول مرة وضعف الخبرة المهنية المتوفرة لديهم وإتساع الهوة بين التأهيل التعليمي للشباب (إن توفر) وبين متطلبات العمل والإرتفاع الملحوظ في نسبة البطالة بين الاناث مقارنة بالذكور .

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظروف كهذه بمساهمتها في :

- ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة من خلال الحد من البطالة
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات أو الخدمات، وذلك عن طريق قدرتها على تقديم الخدمات والمنتجات التي ربما لا تكون مجدية إذا ما قامت بتقديمها المشروعات الكبيرة نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل وتدني حجم الإستثمار الكلي فيها .فإنها بذلك تستطيع توفير فرص عمل أكثر من المشروعات الكبيرة التي ترتفع تكلفة خلق فرصة العمل فيها .
- التشغيل و الإنتاج وتعزيز التوازن التنموي ودعم ميزان المدفوعات بالإضافة على دورها في التنمية الاجتماعية والثقافية فهي المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء .

- الحفاظ على الأعمال التراثية التي تمثل أهمية قصوي للاقتصاد وتنمية المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة وتشغيل الشباب و المرأة على وجه الخصوص .
 - إعتبار المشروعات الصغيرة هي الحاضنة الأولى للرياديين والمبدعين من الفقراء، وذوي الدخل المحدود لتحقيق دخل مستمر ما يمكن من توفير متطلبات الحياة والارتقاء بمستويات المعيشة ولتعب دورها المستقبلي كدوراً أو نواة أساسية للمشروعات الكبيرة .
 - تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في التنمية والتي تعاني من تدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة وذلك عبر انتشارها الجغرافي الواسع في المناطق الريفية لعدم حاجتها الماسة لوجود بنية تحتية متكاملة وقادرتها الإستفادة من الوسائل المتاحة في المناطق التي تنشأ فيها.
 - إمكانية استثمار يد عاملة بأجور ملائمة في الأرياف لانتعاش بالمهارة العالية وهو ما يكفي للعمل بمشاريع كهذه إضافة إلى إمكانية هذه المشاريع بزيادة مهارة العاملين فيها ورفع سويتهم الإنتاجية.
 - الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة التي تعتبر من أهم المشاكل في دول العالم الثالث.
 - توزيع الدخل بشكل أفضل وتحفيز الأفراد على الإبداع والعطاء. وإيجاد العدالة في التنمية الإقتصادية.
 - قدرتها على تقديم خدمات للمشاريع الكبيرة وتنميتها في حال وجود هذه الأخيرة.
- من جانب آخر فقد عززت الأزمة الإقتصادية العالمية حالياً الإتجاه العالمي لدعم وتنشيط رواد الأعمال والمساعدة على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أثر إيجابي وفعال على سوق العمل وما تلعبه من دور في الحد من البطالة والفقر وخاصة في المناطق الريفية ولدى شرائح إجتماعية معينة كالمرأة والشباب والفاطنين في مناطق السكن العشوائي
- تجارب من العالم حول برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**
- لقد عزز الإتحاد الأوروبي من نشاطاته بكثافة في سبيل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتبسيط إدارتها والإجراءات الناطمة لهذه المشاريع لتسهيل وإستثمار الإبداع الفردي والإبتكار المتوقع الحصول عليه من الأفراد. وهذا ما ينعكس من خلال تجارب دول الإتحاد الأوروبي.
- ففي إيطاليا ونظراً لعجز المصارف التقليدية عن القيام بمهمة التمويل السليمة لهذه المشروعات تم إنشاء مؤسسات جديدة تستهدف القيام بهذه الوظيفة بشكل أكثر سهولة حيث أخذت هذه المؤسسات أسماء مختلفة على الرغم من تساوي المهمة المنوطة بها.

من جهة أخرى برزت الحاجة لإنشاء مؤسسات أخرى وسيطة تقوم بتأدية وظيفة الضمان لسداد هذه القروض التي غالباً ما تكون المعضلة الرئيسية أمام أصحاب المشروعات الصغيرة نظراً للعجز المادي لديهم وبالتالي عدم قدرتهم على تقديم الضمانات اللازمة والمطلوبة لمنح القرض لهم. الأمر الذي أفرز ما يسمى بصناديق الكفالات من قبل الدولة أو إدارتها المختلفة أو جمعيات تبادل الكفالات وغيرها.

ومن الجدير بالذكر هنا بأن هناك: 45% من الشركات الإيطالية يعمل بها عشرة عمال أو أقل بينما في فرنسا 20% وفي بريطانيا 30%. من الشركات يعمل بها عشرة عمال أو أقل . حالياً في ألمانيا هناك جهود إضافية لتشجيع هذا الاتجاه من خلال إنشاء تنظيم جديد تحت عنوان

(ICH-A-G) أي مشروع الأنا (المشروع الفردي) وذلك منذ 2003/1/1 والمراد من خلاله الحد من العمل في السوق السوداء بل العمل ضمن تنظيم استثماري منظم من قبل الجهات المعنية لرعاية هذه الجهود والحد من البطالة من خلال رعاية وتشجيع هذه المشاريع. من خلال تخفيض الضرائب على هذه المشاريع إلى الحد الأدنى فالمشروع معفي من الضرائب إذا لم تتجاوز أرباحه السنوية 25000 كما أن هناك رعاية مباشرة لهذه المشاريع تتعلق بتسويق منتجاتها وتأمين التحويل اللازم لذلك والملفت هنا تلك الرعاية الخاصة بالأفراد الذين لديهم إبداع جديد وقدرات فكرية خلاقة حيث يمكن ربط هؤلاء بمشاريع وشركات يمكن لها استثمار هذه الطاقات عن طريق التطبيق العلمي لها وترجمتها فعلياً.

تجارب عربية في إدارة المشروع الصغير:

- أما على مستوى الدول العربية فهناك إهتمام متنامي بهذه المشروعات ومحاولات حثيثة لرعايتها ففي الأردن حيث هناك نشاط ملحوظ ومنذ سنوات لتنمية هذه المشروعات في كل من القطاع الزراعي والصناعي. إذ أن المشروعات الزراعية تمول من قبل مؤسسة الإقراض الزراعي أما المشروعات الصناعية فتمول من قبل بنك الإنماء الصناعي ومصارف تجارية أخرى ومصارف الإستثمار الخاصة .

وفي سبيل تجاوز معضلة ضمان القروض للمشروعات الصغيرة فقد قام البنك المركزي الأردني وبعض المصارف والمؤسسات المالية بإنشاء " الشركة الأردنية لضمان القروض " في عام 1994 وذلك لتقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر مختلف أنواع وآجال القروض المصرفية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

من جهة أخرى فقد لجأ بنك الإنماء الصناعي الأردني لدى تمويل الأصول الثابتة الحديثة والمتطورة إلى أسلوب جديد يقوم البنك بمقتضاه بإعفاء المقترضين من تقديم ضمانات عقارية مكثفة برهن حصة المقرض في المشروع وتبعاً لهذا الأسلوب فإن البنك يشارك بأرباح

المشروع عند تحقيقها وهو ما يمثل التمويل بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك لصاحب المشروع طبعاً.

ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أهمية التجربة التونسية في إدارة وتنمية هذه المشروعات لإدارات الجهات الرسمية بالأهمية البالغة لها في المساهمة في التنمية الإقتصادية التونسية. هذه التجربة التي يمكن أن تشكل مرجعية لتجارب أخرى سيما وأنها قطعت شوطاً لا بأس به في تنظيم وإدارة هذا القطاع الهام.

في إتجاه آخر وإدراكاً منها فقد أوتت منظمة العمل العربية ومنذ سنوات بالإشتراك مع منظمات عربية أخرى في كل من القطاع العام والقطاع الخاص بهدف تطوير وتنمية الفكر الريادي والإداري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديد ووصف المشاكل والتحديات المالية والإدارية والتسويقية وإقتراح الحلول والعمل على تنفيذها من خلال مجموعة الندوات والمؤتمرات ووضع البرامج التي تساعد في تنمية الموارد البشرية على أمل أن تكون قادرة على إنشاء المشروع الصغير .

ومما لا شك فيه فإن مجموعة من الأسئلة تطرح نفسها في ظل هذا الإهتمام المتزايد في جميع الدول والمنظمات بتنمية هذه المشروعات لتأخذ دورها المطلوب في تنمية اجتماعية وإقتصادية مستدامة وفي مقدمة هذه الأسئلة :

- ما الذي يعيق تطور هذه المشروعات وتنميتها ؟
- هل يمكن إزالة هذه المعوقات لتحسين ظروف عمل هذا القطاع ليساهم بدور أكبر في التنمية؟

- كيف ننطلق لإنجاح إدارة هذه المشروعات ؟
- كيف يجب أن تتم إدارة برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو محور إهتمامنا الآن؟
من خلال حصيلة التجارب العالمية في هذا المجال وفي محاولة للإجابة باختصار على هذه الأسئلة يمكن طرح جملة من الأفكار والإقتراحات في نهاية هذه الورقة بهدف خلق رؤية واضحة حول هذا الموضوع لوضع السبل لتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي والهام .
قبل ذلك لا بد من معرفة ظروف عمل هذه المشروعات من نواحي مختلفة **ومجموعة المعوقات** التي تحد من نشاطها إن وجدت ووضعها في دائرة الضؤ لتكوين صورة الواقع واقتراح ما يمكن له أن ينمّي هذه المشروعات.

معوقات في الطريق الى التطوير :

1 - **من الناحية التنظيمية** نلاحظ بأن هذه المشروعات ترتبط في غالب الأحوال بجهات مختلفة كوزارة الصناعة والزراعة والتجارة والإتحادات الإتحاد العام للحرفيين والغرف

الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة , غالباً , بين هذه الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات .

2 - **من الناحية القانونية** نرى بأن التشريعات والقوانين الناطمة لهذه المشروعات , إن وجدت , لا زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات . ناهيك عن الإجراءات البيروقراطية والتكاليف العالية الناتجة عن الحصول على الترخيص اللازم لإنشاء مشروع .

3 - **من الناحية الإدارية** إن قدرات غالبية العاملين في إدارة أعمال هذه المشروعات تعكس ضعفاً واضحاً في أساليب العمل الإداري والإنتاجي , الأمر الذي يستوجب تطوير مهارات الموارد البشرية من خلال التدريب والتأهيل المتواصل للتعامل مع سوق لم يعد بالإمكان العمل فيه إلا بمقتضى سلوك المستهلك وظروف المنافسة الحادة في الأسواق . الأمر الذي يحتاج إلى ممارسة إدارة الأعمال بالمفهوم الحديث وما يقتضيه ذلك من استخدام لوسائل الإتصال ونقل المعلومات وأساليب التسويق الحديثالخ.

4 - **من الناحية المالية** يشوب العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الكثير من الإشكالات وإذا أردت برهاناً ما عليك إلا أن تطرح السؤال على أحد الطرفين إما البنوك أو إدارة المشروعات لتسمع كمأ هائلاً من الشكاوي والمعاناة ... التي يمكن تلخيصها بـ :

- ارتفاع نسبة الفوائد.

- هشاشة نظام تسديد الأقساط والفوائد.

- الضمانات والمشاكل الناتجة عن التأخير في التسديدالخ.

5 - **من الناحية التسويقية** التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كارتفاع المفاجئ في أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية.

- ضعف القدرات التنافسية لهذه المشروعات خاصة مع الشركات الكبرى.

- ضعف القدرات الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق والدخول إلى أسواق جديدة

باختصار فإن المعوقات المتعلقة بالمناخ الاستثماري العام والتشريعات الحكومية ومشكلات تتعلق بالطلب المحلي والطلب الخارجي والحصول على الآلات والمعدات لا سيما إن لم تتوفر محلياً ومشاكل التمويل ونزرة اليد العاملة المدربة ومشكلات التسويق وجودة المنتجات وقدرتها على المنافسة وتلبية رغبات الزبائن، وضعف قنوات الاتصال ونقل المعلومات وضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية بهذه المشروعات الذي أدى الى صعوبة تعامل هذه

المشروعات مع المؤسسات الحكومية الرسمية، تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، مع إدراكنا بأن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي لم يكن ممكناً دون المساهمة الفاعلة لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد أدركت الدول النامية أهمية هذه المشروعات وأصبحت تعمل على تقديم الدعم المالي والفني لها وتوفير البنية التحتية المناسبة وربما تكون تجارب الدول الآسيوية (دول النمور) مثالاً جلياً على النتائج التي يمكن أن يصل إليها إقتصاد ما من خلال رعاية هذا القطاع الحيوي.

إذن كيف يمكن دعم برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب الدور المنوط بها ؟
إقتراحات وحلول في إتجاه التطوير .

يقال : "إذا كان الفشل يستدعي التغيير فلا شك بأن النجاح يستدعي التغيير أيضاً"
لقد برز الإهتمام العربي على أعلى المستويات في هذا القطاع حيث شكل "الشـــــ" باب وتعزيز دورهم " محوراً رئيساً في قمة الكويت الإقتصادية بهدف :
تمكين الشباب العربي وضمان مشاركته الفاعلة في عملية التنمية بمختلف مجالاتها، وتشجيع روح المبادرة لديه وقد تم اعتماد فترة (2010 – 2020) عقداً عربياً للتشغيل يهدف إلى حث الأقطار العربية على إعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية لدعم التشغيل المجزى والمنتج، وإيجاد فرص عمل للباحثين عنه. ولا شك بأن هذا التوجه سيكون له الأثر البالغ على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

إن التركيز على تحسين وتطوير بيئة ملائمة لدعم رواد الأعمال وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الإقتصاد الكلي ربما يكون أحد الخيارات الملحة في وضعنا الراهن .
ولا شك بأن معالجة هذه المشكلة يتطلب تضافر مجموعة من جهود السلطات المختلفة في الدولة لإدارة هذا الشأن خاصة وأن هذا القطاع يعاني من معوقات ليست وليدة اليوم بل أنها قد تراكمت تاريخياً نتيجة ضعف الإهتمام بهذا القطاع واعتباره شأناً خاصاً بصاحب المشروع ليس إلا، دون النظر لذلك على أنه شأناً عاماً يتعلق بالإقتصاد الوطني ككل ويحتاج الى تطوير وتحديث بما يلائم المستجدات الراهنة.

- عملياً وفي سبيل العمل على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما له من تأثير إيجابي على التنمية المستدامة كهدف استراتيجي، لا بد من أن تعمل مجموعة من الجهات والمؤسسات بشكل متكامل بهذا الإتجاه ويأتي في مقدمة هذه الجهات :
المؤسسات التعليمية كالجامعات والكليات والمعاهد والمراكز الأكاديمية من خلال

- إصلاح المناهج التعليمية والتأهيلية حيث لم تعد تتناسب البتة في كثير من الدول العربية مع متطلبات أسواق العمل وما يتضمنه ذلك من مهارات بشرية وطاقات خلاقة تحتاجها التكنولوجيا المتطورة والتي أصبحت دون أدنى شك في ظل العولمة الأساس لأي تطور بعيد المدى .

- الخدمات التي تقدمها والتي تشمل التدريب والتأهيل اللاحق والتعاون مع المؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها لتقديم البحوث والاستشارات الفنية والتنظيمية والإدارية والمالية إضافة الى نشر فكر العمل الحر وتشجيع البحث والإبتكار عن طريق برامج تأهيل متخصصة بتنمية الفكر الإبداعي لدى الشباب ضمن المسافات الأكاديمية في هذه المؤسسات.

ومؤسسات التمويل كالمصارف ومؤسسات الإقراض وصناديق التمويل المتخصصة بالإقراض والمصارف التجارية العادية من خلال منافذ تمويلية خاصة ومؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية التي يمكن لها تقديم خدمات التمويل بما يتوافق مع أهدافها التنموية الموجهة للمرأة أو ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال التدريب والتأهيل والتمويل غير المباشر. - والمؤسسات الحكومية كالوزارات (الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة) وذلك عن طريق إدارات أو أقسام لتوفير الدعم المطلوب للمشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة . والمؤسسات الخدمية كالبلاديات التي يقع على عاتقها مهام خدمية وتنظيمية مساندة لإدارة وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار عملها والتي غالباً ما تلعب دوراً حاسماً في إنشاء ونجاح هذه المشروعات . ومؤسسات القطاع الخاص وتتمثل بغرف الصناعة والتجارة والنقابات المهنية والعمالية والشركات الخاصة والاستشارية ومراكز التدريب وتنمية الموارد البشرية.

إن الخدمات المساندة للمنشآت المتوسطة والصغيرة المباشرة منها كخدمات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية وتسهيلات التمويل وضمان القروض والخدمات الاستشارية والفنية وخدمات التشغيل والإرشاد والتوجيه وما وغير المباشرة كوضع التشريعات والسياسات المتعلقة بتوفير البيئة التشريعية الملائمة لنمو وتطوير هذا القطاع والخدمات والتسهيلات الداعمة للإبداع والريادة والمتعلقة بكل من الحوافز والجوائز الموجهة لتشجيع إنشاء وتطوير الأداء في المنشآت المتوسطة والصغيرة وإبراز قصص النجاح فيها بهدف تحسين القدرة التنافسية لديها وتحفيز الإبداع وبراءات الاختراع واستثمار نتائجها بشكل جيد , تشكل الأساس والبيئة الملائمة لتنشيط وتنمية هذا القطاع الحيوي والتي يمكن للجهات السابق الإشارة إليها المساهمة , كل بدوره , في خلق هذا الأساس ومتابعة تطويره كلما أمكن ذلك .

إن هذا التعاون بين هذه الجهات المعنية لا بد ان يتركز بشكل أساسي في جوانب محددة يمكن عرضها بالآتي :

أولاً: الجانب التنظيمي والإداري:

1- من الضروري أن يكون هناك مرجعية واحدة لإدارة هذه المشروعات وارتباطها التنظيمي ليصار إلى رعايتها بشكل مركز كأن تحدث وزارة خاصة بإدارة هذا الشأن , كما هو الحال في بعض الدول حالياً , حيث يمكن لهذه الجهة رعاية هذه المشروعات وتصويب مسارها الإداري والإنتاجي والإعتماد على كوادرات المختصين في إدارة هذا القطاع ومن لديهم الخبرة والمعرفة الكافية لما لذلك من أهمية بالغة في بلوغ الهدف المحدد لهذه المشروعات , والتجربة الجزائرية في هذا المجال تعتبر نموذجاً يمكن الإستفادة منه والبناء عليه لما فيه من خبرات عملية وتراكم معرفي .

2- إقامة المناطق الصناعية والحرفية للتخفيف من الكلف لهذه المشروعات وتحسين المرافق العامة وإيجاد نظام للمعلومات ملائماً لإدارة شؤونها بسهولة .

3- إنشاء حاضنات الأعمال بأشكال مختلفة و المناطق الصناعية والحرفية التي تشكل البنى الأساسية لنشاط الأعمال الصغيرة وتسهيل الربط فيما بينها

4- تأهيل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تعزيز فكر العمل الحر والتوعية وتحفيز الشباب على العمل التشاركي .

5- التركيز على رفع سوية الأفراد وإستثمار الموارد البشرية العاملة في هذه المشروعات من خلال تطبيق نظام تدريب للعاملين على إنتاج الجودة الملائمة وتخفيض التكاليف والإلتزام بمعايير تلائم المستهلك والسوق ومن ثم متابعة هذا التأهيل ليكون سياسة دائمة .

6- المساعدة على تسويق منتجات هذه المشروعات والمساعدة في تجاوز مخاطر المنافسة الشديدة التي قد تعاني منها هذه المشروعات خاصة في مراحل عملها الأولى .

7- تشجيع العمل التشاركي وإنشاء ما يسمى ب(العناقيد الصناعية) بهدف إدماج المشاريع الصغيرة مع المشاريع الكبيرة ضمن الهيكلية الإقتصادية والتشبيك معها وفيما بينها وليكون لدى هذه المشروعات رغبة وطموح للانتقال إلى الأسواق العالمية والحصول على العملة الصعبة أو الحد من الإستيراد كما هو الحال في معظم الدول المتطورة صناعياً.

ثانياً: الجانب القانوني:

قد لا يكون جديداً أن نقترح وضع نظام ضريبي يتلائم مع أهمية هذه المشروعات للإقتصاد الوطني ليكون هذا النظام أداة تشجيع وحافز للنشاط وليس وسيلة ضغط وإحباط وذلك عن طريق الإعفاءات من الكثير من الضرائب المفروضة.

ولابد من الإشارة إلى بعض الحلول المتوفرة في بعض البلدان لمشكلة الحصول على التراخيص اللازمة والحد من التكاليف المرتبطة بذلك والمقصود بذلك النافذة الواحدة التي تقدم هذه الخدمة بزم من قياسي وتكاليف محددة .

ثالثاً: الجانب المالي والتمويلي:

إن الدولة معنية بشكل أو بآخر بمد يد العون لهذه المشروعات من خلال تزويدها بالأموال اللازمة بسعر الفائدة الملائم وتوفير مصادر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة من التسهيلات الائتمانية وأساليب تسديد ملائمة لأعمال كهذه بفائدة مخفضة لا بد من إنشاء جهة معنية كمصرف خاص لضمان استرداد هذه القروض خاصة وأن مشكلة الضمانات وعدم توفرها غالباً هي العنصر الأعقد في الجانب المالي إضافة إلى العمل على إنشاء شركات لضمان مخاطر قروض هذه المشروعات هو من الأمور الحيوية .

- من جانب آخر فإن نجاح هذا القطاع لا يستلزم توفر عوامل النجاح الخارجية فحسب بل لا بد من توفر عوامل أخرى تتعلق بأصحاب المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال أيضاً . وعليه كي يكون النجاح حليف المشروع الصغير والمتوسط لا بد من توفر :
- صفات الريادية لصاحب المشروع في سبيل اختيار الفكرة الاستثمارية المناسبة .
- إعداد دراسة جدوى بطريقة علمية ودقيقة لاتخاذ القرار الاستثماري الصحيح.
- بناء المشروع بصورة علمية بحيث تقلل من التعرض لمشاكل لاحقاً لا سيما أثناء مرحلة التشغيل.
- التركيز على اختيار الأسلوب الإنتاجي المناسب ووفقاً للدراسة الفنية.
- القدرة على التجاوب والتأقلم مع التغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقدرة على أحداث التغيير الموافق لما هو مستجد .
- القدرة على تخطيط وتنظيم ورقابة سير العمل وتطوير العمليات .
- تعزيز المهارات البشرية والتدريب ووضع آلية وسياسة مناسبة لتعزيز القدرة التنافسية.
- إن عدم توفر العوامل السابقة جزئياً أو كلياً يعتبر عملياً من أسباب فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة ما يتعلق بعدم كفاءة الإدارة وإفتقار مالِك المشروع إلى الخبرة الإدارية والقيادية

خاتمة

ثمة مقومات لا بد من توفرها حتى تستمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في لعب دورها الفاعل من أهم هذه المقومات توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية المناسبة وتعزيز الوعي الاستثماري وتطوير الروح الريادية وغرس حب المبادرة والعمل على إيجاد حاضنات الأعمال التي تساعد هذه المشروعات على الإنطلاق أفلها في مراحل عملها الأولى . إن تجارب العديد من الدول في هذا المجال يؤكد ضرورة التركيز على هذه المشروعات في تشغيل وتوفير فرص عمل كثيرة وإستثمارات لا تتطلب تمويلاً مرتفع الكلفة بل الإفادة من

المهارات اليدوية المتوفرة في المجتمع بشكل طبيعي إضافة الى المؤهلين علمياً من خريجي الجامعات والمعاهد والأكاديميات المتخصصة والذين يحتاجون إلى رعاية مستمرة تضمن إمكانية دخولهم سوق العمل والمساهمة في التنمية الإقتصادية المطلوب أن تكون مستدامة . إن التركيز هنا يجب أن ينصب على تطوير إدارة برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والإصلاح المطلوب لهذه المشكلة يتطلب تضافر مجموعة من الجهود المختلفة في الدولة خاصة وإن هذه المعضلة في الإدارة ليست وليدة اليوم بل هي مشكلة قد تراكمت تاريخياً نتيجة الإلتزام بقواعد ومبادئ الإدارة التقليدية دون تطوير لها أو تحديث بما يلئم المستجدات الراهنة.

الدكتور بيان هاني حرب
dr.bharb@hotmail.com

مراجع

1. منذر واصف المصري- ماهر المحروق - المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل - فبراير شباط/2008
2. ماهر المحروق - إيهاب مقابلة / ورقة عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة / منظمة العمل العربية / بيروت / تشرين الأول 2009 .
3. بيان هاني حرب / ورقة عمل حول تشغيل الشباب العربي في زمن الأزمة / منظمة العمل العربية / بيروت / تشرين الأول 2009
4. بيان هاني حرب "القطاع غير المنظم في الدول العربية" / منظمة العمل العربية / أيلول 2009
5. الجمعية العلمية الملكية، دليل المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن/ عمّان (الأردن)، 2002
6. عماد التركي، دراسة حول تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بتونس، وزارة التشغيل والإدماج المهني للشباب، تونس، 2005.
7. عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

